المحـــور السادس:
خطة التنمية التاسعة وآفاق الاستثمار في المملكة

يتزامن إعداد هذا التقرير بعد أكثر من عامين[1] على تنفيذ خطة التنمية التاسعة للفترة ١٤٣٢/١٤٣١هـ - ١٤٣٦/١٤٣٥هـ.

لقد واكب إعداد خطة التنمية التاسعة دخول الاقتصاد العالمي في أزمة مالية واقتصادية طاحنة. وعلى الرغم من الأعباء التي ولدتها الأزمة على جميع دول العالم، فإن البرنامج التنموي الذي تبنته الخطة عكس تصميم الدولة على مواصلة المسيرة التنموية وتسريعها، وتعزيز الزخم الذي ظلت عليه طيلة الحقبة الماضية، وخاصة خلال سنوات الخطة الثامنة.

وترتكز خطة التنمية التاسعة على خمسة محاور رئيسة، تشكل فيما بينها إطاراً متكاملاً لمواصلة التنمية الشاملة والمتوازنة وتسريعها خلال السنوات المقبلة، فضلاً عن إرساء دعائم التنمية المستدامة على المدى البعيد، وتتمثل المحاور الخمسة في:

- مواصلة جهود تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمواطنين.
- تنمية القوى البشرية الوطنية وزيادة توظيفها.
- التطوير الهيكلي للاقتصاد السعودي.
- التنمية المتوازنة بين المناطق.
- تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني والمنتجات السعودية في السوق المحلية والأسواق الخارجية.

إضافة عدد من القضايا مثل: التوسع في التجهيزات الأساسية وصيانتها، وإسراع وتيرة الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي وبرنامج التخصيص، وتعزيز التطوير التقني والمعلوماتي، ورفع الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية في القطاعين الحكومي والخاص، وتنمية الموارد الطبيعية وخاصة الموارد المائية، وحماية البيئة وتطوير أنظمتها.

تشكل خطة التنمية التاسعة استمراراً للنهج التنموي الذي حرصت المملكة على اتباعه على امتداد العقود الأربعة الماضية، والذي يمزج بين التخطيط التوجيهي للنشاط الحكومي، والتخطيط التأشيري للقطاع الخاص في إطار المسارات التنموية والرؤية المستقبلية التي يحددها التخطيط الاستراتيجي على المدى البعيد.

وتغطي خطة التنمية التاسعة الفترة الزمنية من ١٤٣٢/١٤٣١هـ إلى ١٤٣٦/١٤٣٥هـ وقد رصد لها مبلغاً مقداره ١٤٤٤ مليار ريال سعودي تجاوز بنسبة ٦٧٪ ما رصد من إنفاق تنموي خلال خطة التنمية الثامنة وخصص النصيب الأكبر من هذا الإنفاق لقطاع تنمية الموارد البشرية (التعليم، التدريب) وقطاع التنمية الاجتماعية والصحة.

(١) أعد هذا التقرير في بداية العام ١٤٣٣هـ.